عاد التوتر إلى الساحة الفلسطينية أمس السبت، بعد سقوط صاروخين أطلقا من غزة قبالة سواحل تل أبيب، لتبدأ سريعاً وساطة مصرية لمنع أي تصعيد إسرائيلي قد يؤدي إلى إسقاط وقف إطلاق النار بين الاحتلال وفصائل المقاومة في غزة والمعلن منذ مايو الماضي

اختبار لوقف النار في غزة

صاروخان من القطاع يسقطان قبالة تل أبيب ووساطة مصرية للتهدئة

للحديث تتمة...

الوضوح الروسي الذي فاجأ المعارضة

عيسى سميسم

لم يخرج تصريح المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية الكسندر لافرنتييف، يوم الإثنين الماضي، حول الدستور والعملية السياسية في سورية، عن الموقف الفعلي لروسيا تجاه القضية السورية، إذ لم يختلف عنه، إلا لناحية الوضوح، والحديث صراحة عن أن موسكو التي تمسك بمعظم أوراق الحل في سورية، متمسكة ببقاء بشار الأسد في السلطة. وبالتالي يعني ذلك أنها لا ترى ضرورة لتغيير الدستور في سورية، الذي تم إنشاء لجنة خاصة بوضع مواجهة عسكرية جديدة. أوضحت مصادر مصرية مطلعة «العربي الجديد» أنه «فور معرفة الجانب المصري بالتطور المفاجئ الذي حدث في ساعة مبكرة من صباح السبت، أجرى سلسلة اتصالات للوقوف على تفاصيل الحدث»، كاشفة أن «مسؤولين في المكتب السياسي لحركة حماس في غزة، أبلغوا الجانب المصري أنه بعد العودة للغرفة المشتركة لفصائل المقاومة، تبيّن أن الصاروخين خرجا نتيجة خلل فني، وأنهما لم يكونا ضمن أي أنشطة تدريبية أو تجريبية تُجرى في القطاع». وتابعت المصادر أنه على الفور «تم نقل الرسالة من جانب مصر إلى المسؤولين في حكومة الاحتلال، لتوضيح الموقف، وذلك لقطع الطريق أمام أي ضربات إسرائيلية لمواقع المقاومة في غزة، خصوصاً في ظل حالة التوتر المتصاعدة في القطاع».

وكشفت المصادر أن الجانب الإسرائيلي «لم يبلغ مصر موقفاً محدداً خلال الاتصالات الأولى»، مؤكداً أنه «ستتم مراجعة كافة المستويات العسكرية والسياسية والاستخبارية ذات الصلة للوقوف على حقيقة الرواية الصادرة من حماس، ومدى دقتها».

وأشارت المصادر إلى أنه «بعد نحو ثلاث ساعات، تلقى المسؤولون في مصر رسالة من الجانب الإسرائيلي وصفت بالمبدئية، بأن الرد سيكون مؤجلاً إلى وقت يراه الاحتلال مناسباً، خصوصاً أن الصاروخين لم يتسببا في أي خسائر وسقطا في البحر، وهو ما خفّف من وطأة الحدث، سواء كان مرتباً أو خطأ فنياً نتيجة الأحوال الجوية». وشددت المصادر على أن «الاتصالات شهدت توصية مصرية لمسؤولي الاحتلال بتفويت الفرصة، خصوصاً في ظل حالة التأهب لدى حركة الجهاد الإسلامي تحسباً لمصير الأسير المضرب عن الطعام هشام أبو هواش، والذي حذرت الحركة بأن وفاته ستكون بمثابة عملية اغتيال إسرائيلية بحق أحد أعضائها تستوجب الرد».

وذكرت المصادر أن «التقدير المصري يرى أن عملية إطلاق الصاروخين ربما كانت بمثابة جس نبض من جانب حركة الجهاد، استباقاً للحظة التي باتت قريبة، خصوصاً خلال الصاروخين، جرى خلاله النظر في شن هجوم على القطاع رداً على ذلك، بحسب إعلام إسرائيلي. وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن «إسرائيل مترددة في الرد على إطلاق النار، وتفضّل عدم الانجرار إلى التصعيد، لكنها من ناحية أخرى لا تريد الاستمرار بضبط النفس أو رد الفعل المحلي كما كان في حادثة إطلاق النار يوم الأربعاء». وكان مستوطن إسرائيلي قد أصيب الأربعاء جراء تعرضه لإطلاق نار من غزة، ما دفع الاحتلال لشن قصف مدفعي استهدف مواقع فلسطينية، قرب الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، ما أدى إلى إصابة ثلاثة فلسطينيين.

> أكدت «حماس» أن الصاروخين خرجا نتيجة خلل فني
>
> مسؤول إسرائيلي: لن نصبح كيساً للملاكمة لـ«حماس»

لكن على الرغم من مؤشرات على عدم توجّه الاحتلال لرد عنيف، فإن القرار بقي بعهدة المستوى السياسي الإسرائيلي الذي كان سيجدد ذلك مساء أمس، وفق موقع «والاه» الإسرائيلي، كذلك برز ما نقلته إذاعة «كان» عن نائب وزير الأمن الإسرائيلي، الون شوستير، أنه «على الرغم من أنني أستبعد وقوع مواجهة مع حماس، فإن إسرائيل لن تصبح كيساً للملاكمة للحركة». وأعرب عن أمله في أن تتجه «حماس» لتهدئة الأوضاع، داعياً الحركة إلى تركيز جهودها من أجل إعادة إعمار غزة. في المقابل، قالت مصادر فلسطينية مطلعة في غزة لـ«العربي الجديد» إن مصر وإسرائيل لم تقتنعا بتبرير المقاومة في غزة و«حماس» بأن الأحوال الجوية هي التي تسببت بانطلاق الصاروخين. وهذا التبرير في السابق كان يمكن أن يكون مقنعاً للوسيط المصري وإسرائيل، لكن هذه المرة وفي غمرة تهديدات «حماس» والفصائل لإسرائيل، يبدو أنطلاق الصاروخين مقصوداً ويحمل رسائل متعددة، بحسب ما يقول مراقبون. الرسالة الأولى هي قرار «حماس» ومعها فصائل المقاومة بأنها لن تسمح باستمرار الحصار والتجويع وتأخير الإعمار في القطاع، والثانية تتعلق بحياة الأسير المضرب عن الطعام منذ 138 يوماً هشام أبو هواش والذي تدهورت أوضاعه الصحية في الساعات الأخيرة بشكل مقلق. وكانت مصادر في غزة قد تحدثت لـ«العربي الجديد» الأسبوع الماضي عن اتفاق فصائلي على تصعيد تدريجي إنْ لم ينجح الاحتلال لتنفيذ استحقاقات الهدوء القائم، وعلى رأسها تنفيذ استحقاقي الإعمار وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين. وأعطت الفصائل مهلة جديدة، وفق المصادر ذاتها، للوسطاء لتنفيذ مطالبها، تنتهي مع منتصف شهر يناير/ كانون الثاني الحالي. وفي تحذير إن مصر وإسرائيل لم تقتنعا بتبرير المقاومة في غزة و«حماس» بأنّ الأحوال الجوية هي التي تسببت بانطلاق الصاروخين. وهذا التبرير في السابق كان يمكن أن يكون مقنعاً للوسيط المصري وإسرائيل، لكن هذه المرة وفي غمرة تهديدات «حماس» والفصائل لإسرائيل، يبدو أنطلاق الصاروخين مقصوداً ويحمل رسائل متعددة، بحسب ما يقول مراقبون. الرسالة الأولى هي قرار «حماس» ومعها فصائل المقاومة بأنها لن تسمح باستمرار الحصار والتجويع وتأخير الإعمار في القطاع، والثانية تتعلق بحياة الأسير المضرب عن الطعام هشام أبو هواش، والذي تدهورت أوضاعه الصحية في الساعات الأخيرة بشكل مقلق.

وكانت مصادر في غزة قد تحدثت لـ«العربي الجديد» الأسبوع الماضي عن اتفاق فصائلي على تصعيد تدريجي إنْ لم ينجح الاحتلال لتنفيذ استحقاقات الهدوء القائم، وعلى رأسها تنفيذ استحقاقي الإعمار وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين. وأعطت الفصائل مهلة جديدة، وفق المصادر ذاتها، للوسطاء لتنفيذ مطالبها، تنتهي مع منتصف شهر يناير/ كانون الثاني الحالي. وفي تحذير إسرائيل المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير هشام أبو هواش. وقال المتحدث باسم الحركة عبد اللطيف القانوع في بيان إن الحركة «تتابع عن كثب التداعيات الخطيرة على حياة الأسير أبو هواش، حيث إنّ الاحتلال الصهيوني يستمر في تجاهل معاناته على الرغم من دخوله مرحلة الخطر الشديد».

كذلك قالت حركة «الجهاد الإسلامي» أمس إنّ كل الخيارات مفتوحة وموضوعة على الطاولة في حال واصل الاحتلال مماطلته وتهربه من المسؤولية في قضية أبو هواش. ودعت في بيان «أبناء شعبنا في كل مكان إلى استمرار الفعاليات المساندة والدعم للمعتقل أبو هواش والوقوف إلى جانبه وإلى جانب أسرته وأبنائه وتسيير المسيرات الغاضبة في كل مكان».

ترفض فصائل المقاومة تأخير الاعمار في القطاع (Getty)

ترتيبات لمباحثات جديدة بين القاهرة وأنقرة

تتصدّر ملفات ليبيا وشرق المتوسط والمعارضة المصرية في تركيا، أولويات جولة المباحثات الثالثة بين القاهرة وأنقرة

القاهرة ـ العربي الجديد

أفادت مصادر مصرية خاصة بأن ترتيبات مكثفة تجرى في الوقت الراهن، من أجل عقد جولة مباحثات استكشافية ثالثة مع تركيا، في النصف الثاني من شهر يناير/ كانون الثاني الحالي، موضحة أن الترتيبات من جانب القاهرة، تشمل تجهيز تقارير متابعة لثلاثة ملفات رئيسية وهي: ليبيا، وشرق المتوسط، والمعارضة المصرية الموجودة في تركيا. وبحسب المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن الفترة الأخيرة شهدت تقارباً كبيراً في الملفات محل الخلاف بين البلدين، في أعقاب جلسة المفاوضات الاستكشافية الثانية (جرت في سبتمبر/أيلول الماضي)، كاشفة أنّ هناك تطورات واسعة على صعيد ملف شرق المتوسط. كما أكدت أنّ لجنة فنية مشتركة من البلدين انتهت من وضع الخطوط العريضة لاتفاق تركي مصري متعلق بترسيم المياه الاقتصادية بين البلدين شرقي البحر المتوسط.

وأوضحت المصادر أنّ الملف الليبي شهد أيضاً خلال الفترة الماضية ما يمكن وصفه بتقريب المواقف بين تركيا ومصر، مشيرة إلى أن الاتصالات على المستوى الاستخباري بين البلدين خلال الفترة التي سبقت تأجيل العملية الانتخابية في ليبيا (كانت مقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي)، تخللتها مواقف مقاربة بشأن ليبيا، في وقت يسعى فيه البلدان لانطلاق مشاريع إعادة الإعمار لتنفيذ الاتفاقيات الموقّعة مع الشركاء الليبيين في هذا الإطار.

وأشارت المصادر إلى أنّ المستويات الأمنية في البلدين توصلت إلى صيغة متقاربة بشأن الوجود العسكري التركي في غرب ليبيا، سواء على المستوى النظامي أو على صعيد المقاتلين السوريين الذين يعملون تحت إشراف تركي. ولفتت إلى أن كل ما يهم أنقرة هو ضمان عدم إلغاء الاتفاقيات السابقة الموقّعة مع حكومة الوفاق الوطني سواء الاتفاقية الأمنية، أو تلك المتعلقة بترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط. وكشفت أن التقارب المصري التركي بشأن توقيع اتفاقية متعلقة بالحقوق الاقتصادية للقاهرة وأنقرة في المتوسط، خفّف من حدة القلق من استمرار التواجد العسكري النظامي لليبيا.

وتابعت المصادر أن «ما يهم الإتراك هو تحقيق مصالحهم الأوسع في المنطقة، وتحسين العلاقات مع مصر يأتي في مقدمة تلك المصالح»، مشدّدة على أن الجانب التركي «قدّم ما اقنع المسؤولين في مصر بشأن عدم إقامة تركيا قواعد دائمة في ليبيا». ولفتت إلى أن «أبرز ملفات التقارب بين البلدين، تمثلت في طبيعة المرحلة المقبلة في ليبيا»، مشيرة إلى أن «هناك توافقاً مصرياً تركياً حول طبيعة المرحلة الانتقالية الجديدة». وكشفت أن هناك توافقاً بين البلدين حول «شخص باشاغا»، في إشارة إلى وزير الداخلية الأسبق في حكومة الوفاق، المرشح الرئاسي فتحي باشاغا. وقالت إن باشاغا «زار القاهرة أخيراً، في زيارة غير معلنة التقى خلالها رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، المشرف على الملف الليبي من الجانب المصري، وتبعها بزيارة إلى تركيا، تطرقت إلى شكل المرحلة المقبلة في ليبيا».

وعلى صعيد ملف قيادات وأعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» في تركيا، أكدت المصادر أن الأتراك «قدموا أيضاً تصوراً مناسباً للقاهرة في هذا الصدد» مشددة على أن تركيا «رفضت كل المطالبات الخاصة بتسليم أي من العناصر الإخوانية الصادر بحقها أحكام في مصر أو المتواجدة على قوائم الإرهاب المصرية». وأشارت إلى أن «هذا الملف كل ما يهم مصر فيه هو عدم استغلال الأراضي التركية لممارسة أي أنشطة عدائية ضدها، وهذا ما تضمنه بشكل واضح التصور التركي». وكشفت المصادر أن «بعض الأمور لا تزال عالقة قبل إجراء الجولة المقبلة، وبعد أبرزها مستوى التمثيل»، مشيرة إلى أن الجانب التركي «طرح عقدها على مستوى وزراء الخارجية في البلدين، وهو ما لم تحسمه مصر حتى الآن».

ويأتي ذلك في الوقت الذي قال فيه المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، إن الاتفاقيتين اللتين وُقّعتا في عهد حكومة الوفاق الليبية تتعلقان بالمناطق البحرية والتعاون العسكري؛ لا تزالان ساريتي المفعول، على الرغم من الاعتراض عليهما من قبل الأطراف الداخلية في ليبيا وبعض الدول الإقليمية، معبراً عن ارتياح بلاده لاستمرار الاتفاقيتين. وأكد قالن، في تصريحات صحافية، أن تركيا ستواصل دعم العملية السياسية في ليبيا ومن بينها الانتخابات.

شرق غرب

340 اعتقالا سياسيا في الضفة المحتلة

كشفت مؤسسة «محامون من أجل العدالة» الحقوقية، أمس السبت، عن رصدها 340 حالة اعتقال سياسي بالضفة الغربية المحتلة، خلال العام الماضي، مؤكدة أن هناك تصاعداً في انتهاكات حقوق الإنسان. وذكرت المؤسسة في تقرير، أنه «على الرغم من جو دعم الحريات وحمايتها، الذي أكدت عليه الحكومة الفلسطينية منذ مطلع العام الماضي، بوقف ملاحقة أي صحافي أو ناشط على خلفية عمله أو نشاطه السياسي، سجل عام 2021، تصاعداً في انتهاكات حقوق الإنسان، بأكثر من 340 حالة اعتقال».

(العربي الجديد)

كوخافي: عملية للسلطة الفلسطينية في جنين

كشف رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي

(الصورة)، مساء أول من أمس الجمعة، أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة شنت عملية أمنية في جنين، شمالي الضفة الغربية المحتلة بدلاً من إسرائيل. ونقلت قناة التلفزة الإسرائيلية «12» عن كوخافي قوله في جلسة مغلقة، أن إسرائيل كانت بصدد شن عملية عسكرية كبيرة في جنين في أعقاب سلسلة العمليات الأخيرة، لكنها تراجعت عن ذلك بعد أن اقتحمت أجهزة السلطة الأمنية المدينة وعملت ضد «العناصر الإرهابية هناك»، بفعل الضغوط التي مارستها تل أبيب على المقربين من رئيس السلطة محمود عباس.

(العربي الجديد)

... و6 جرحى في مواجهات مع الاحتلال

أصيب 6 شبان فلسطينيين بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، أمس السبت، خلال مواجهات مع الجيش الإسرائيلي شمالي الضفة الغربية المحتلة. وأفاد منسق لجان المقاومة الشعبية في كفر قدوم مراد اشتيوي، بأن مواجهات عنيفة اندلعت بين شبان فلسطينيين وجيش الاحتلال الإسرائيلي في البلدة. وأضاف أن الشبان رشقوا الجيش الإسرائيلي بالحجارة، فيما رد عليهم الأخير بإطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط بكثافة.

(الأناضول)

خامنئي: محور إيران أقوى بعد سليماني

أكد المرشد الإيراني، علي خامنئي (الصورة)، أمس السبت، لدى استقباله عائلة قائد «فيلق القدس» السابق في الحرس الثوري قاسم سليماني، في الذكرى الثانية لمقتله في 3 يناير/كانون الثاني 2020،

أن الولايات المتحدة «أجبرت على التظاهر بالانسحاب من العراق»، داعياً العراق إلى ضرورة الانتباه لذلك. ورأى أن المحور الذي تقوده إيران في المنطقة بات «أقوى» بعد اغتيال سليماني، ونائب رئيس هيئة «الحشد الشعبي»، أبو مهدي المهندس.

(العربي الجديد)

العراق: تركيا تستهدف «الكردستاني»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس السبت، تحييد أربعة عناصر من حزب «العمال» الكردستاني، في غارة جوية على معاقله في جبال قنديل، شمالي العراق. وأكدت في بيان أن «عمليات مكافحة الإرهاب ستستمر بشكل فعال وحازم»، يذكر أن «الكردستاني» يتخذ من جبال قنديل شمالي العراق، معقلاً له.

(الأناضول)

العراق: ترقب واستنفار خشية تصعيد ضد الأميركيين

يترقّب العراقيون مآلات المرحلة المقبلة، بعد إعلان الحكومة انسحاب القوات القتالية الأجنبية، فيما تطالب الفصائل بتقديم إثباتات على ذلك، متحجّجة بدخول ارتال أميركية إلى العراق

بغداد ـ عادل النواب

دخلت القوات الأمنية العراقية في العاصمة بغداد ومناطق أخرى غرب البلاد وشمالها، حالة الاستنفار منذ مساء أول من أمس الجمعة، وذلك تحسباً من أي تصعيد أمني ضد مصالح أميركية في البلاد، عشية الذكرى الثانية لمقتل قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني، والقيادي في «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، في 3 يناير/كانون الثاني 2020 بغارة أميركية قرب مطار بغداد الدولي.

الإجراءات الحكومية الأمنية التي كشف عنها مسؤولون في بغداد لـ«العربي الجديد»، تأتي مع صدور تصريحات من قوى وفصائل مسلحة عدة شككت بإعلان حكومة مصطفى الكاظمي، انسحاب القوات القتالية الأجنبية من العراق، واعتبرته التفافاً على مطلب خروج جميع القوات الأجنبية بمختلف تسمياتها وصفاتها في العراق. وشملت الإجراءات مناطق عدة من بغداد، تحديداً قرب المنطقة الخضراء وسط العاصمة، وكذلك مطار بغداد، الذي يضمّ معسكراً لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، المعروف باسم معسكر «فيكتوريا»، إضافة إلى قاعدة «عين الأسد» غربي الأنبار، وقاعدة «حرير» في أربيل، التي كثّفت القوات العراقية رقابتها على مناطق قرب كركوك ومخمور وزمار، تحسباً من هجمات صاروخية أو طائرات مسيّرة تنطلق صوب القاعدة على غرار مرات سابقة. ويوم الخميس الماضي، أعلن الكاظمي عن سحب كامل القوات القتالية من العراق مع بقاء المستشارين حصراً. وقال الكاظمي، في تصريح أوردته وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع): «انتهت المهام القتالية للتحالف الدولي، وتم استكمال خروج كل قواته ومعداته القتالية خارج العراق. وأصبح دور التحالف يقتصر على المشورة والدعم حسب مخرجات الحوار الاستراتيجي (الذي حصل في يوليو/تموز الماضي بين بغداد وواشنطن)». وقدم شكره لـ«دول وقيادة التحالف الدولي، وجيراننا وشركائنا في الحرب ضد داعش». وأكد الكاظمي في الوقت عينه «جاهزية قواتنا للدفاع عن شعبنا».

وعادت بعد ذلك بساعات قليلة قيادة العمليات المشتركة في بغداد، وهي أعلى التشكيلات الأمنية والعسكرية، بإصدار بيان مماثل قالت إن أعداد المستشارين داخل القواعد العراقية «قليلة جداً»، فيما أشارت إلى أن مهمة التحالف الدولي «تحوّلت بالكامل من قتالية إلى استشارية».

وأفادت مصادر أمنية عراقية لـ«العربي الجديد»، بأن «الأجهزة الاستخبارية تلقت معلومات تفيد باحتمال قيام الفصائل المسلحة بعمليات استهداف لمصالح أميركية في بغداد وكذلك الأنبار وأربيل، وهذا ما دفع إلى تشديد بعض الإجراءات الأمنية وتكثيف الرصد الجوي وكذلك الانتشار الأمني في المناطق التي دائماً ما تُطلق منها الصواريخ نحو الأهداف الأميركية».

وأضافت المصادر أن «أوامر عليا صدرت إلى كل مسؤولي القواطع الأمنية، بمنع أي تحرك لأي شاحنات عسكرية أو أمنية لا تحمل أوراقاً رسمية تسمح لها بالتنقل، خشية استخدامها من قبل بعض الفصائل التي تنضوي تحت هيئة الحشد الشعبي». وأكدت أن التعليمات حمّلت «قادة وضباط المناطق التي يحصل فيها أي خرق المسؤولية وتوعدت بعقوبات بحقهم».

وحول هذه التطورات، كشف قيادي في «كتائب حزب الله العراق»، لـ«العربي الجديد»، أن «فصائل المقاومة طلبت من الحكومة تقديم أدلة تؤكد الانسحاب الأميركي من العراق لكن لم يكن هناك شيء من هذا». وأشار إلى أن حصول «اجتماع ضمّ قادة فصائل المقاومة الإسلامية مع مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي الأسبوع الماضي، لكن الأعرجي لم يقدّم ما يثبت فعلاً انسحاب القوات القتالية الأميركية من العراق».

وأضاف القيادي أن «قوى الإطار التنسيقي عملت على عقد لقاء يجمع قادة الفصائل مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي حول نفس الموضوع، لكن الكاظمي رفض الحضور، وهذا ما يؤكد أنه لا وجود لأي انسحاب حقيقي للقوات الأميركية القتالية من العراق». وأوضح أن «هيئة تنسيقية المقاومة أوصلت موقفها واضحاً للقوى السياسية والحكومة، بأنها لن ترضى بأي هدنة جديدة مع الأميركيين خلال الفترة المقبلة، تحت أي ظرف كان، والعمل العسكري ضد الأهداف الأميركية سواء في القواعد أو الأرتال سوف يستمر، ما لم يكن هناك دليل على أن الموجودين مستشارين وليسوا جنوداً مقاتلين». وتطرق في حديثه إلى ما وصفه بـ «عمليات عسكرية نوعية ضد الأهداف والمصالح التابعة للاحتلال في العراق». و«كتائب حزب الله العراق»، أحد أبرز الفصائل المسلحة التي تتصدر المعسكر المؤيد بالعمليات العسكرية ضد الوجود الأجنبي.

من جهته، قال نائب زعيم جماعة «حركة الأبدال»، أحد الفصائل المسلحة الحليفة لطهران في العراق، الشيخ كمال الحسناوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «الحديث عن الانسحاب الأميركي من العراق مجرد أكذوبة ولا يوجد أي انسحاب حقيقي على الأرض، والولايات المتحدة مع حكومة الكاظمي عملت على ادعاء هذا الانسحاب من خلال تغيير صفة القوات من قتالية إلى مستشارين، لكن الحقيقة هي أن القوات القتالية ما زالت موجودة بالعدد والعدد كما كان سابقاً». ولفت إلى أن «الجهات الحكومية العراقية لم تقدم أي دليل ملموس على الانسحاب الأميركي من العراق، بل حتى التصريحات الأميركية تؤكد عكس ذلك، وتؤكد البقاء في العراق لفترة أطول». وأضاف الحسناوي أن «عدم وجود الانسحاب الأميركي الحقيقي من العراق، سيدفع فصائل المقاومة إلى التصعيد العسكري ضد هذا الاحتلال، خصوصاً أن مهلة الفصائل انتهت ولا يمكن تمديدها، ويتبين لنا أنه ليست هناك نيّة حقيقية للانسحاب الأميركي من العراق، بل على العكس هناك نيّة تعزيز هذا النفوذ والوجود خلال المرحلة المقبلة».

في المقابل، رأى القيادي في تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، أحمد عبد الحسين، لـ«العربي الجديد»، أن «حكومة مصطفى الكاظمي، مطالبة بتقديم ما يؤكد ويوثق انسحاب القوات والآليات الأميركية من العراق، لأن الموجود عكس ذلك، فهناك أرتال عسكرية أميركية جديدة دخلت إلى العراق ولم تخرج منه». واعتبر أن «الأمور تعتبر مبهمة ولا يوجد شيء واضح تجاه خروج تلك القوات الأميركية من العراق، وكل ما يوجد هو تصريحات تبث من الطرفين، بينما هناك تصريح يؤكد أن القوات الأميركية ذاتها تحولت إلى قوات استشارية». وحذّر عبد الحسين من أن «عدم وجود انسحاب حقيقي للقوات الأميركية القتالية من العراق، سيعطي كامل الشرعية لفصائل المقاومة بإخراج تلك القوات عبر الطرق العسكرية والشعبية وغيرها، خصوصاً أن مهلة تلك الفصائل انتهت وهي ترفض إعطاء أي مهلة جديدة أو أي هدنة جديدة».

وكانت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة قد دخلت إلى العراق عام 2014 بعد سيطرة تنظيم «داعش» على مدن مهمة. وشارك التحالف في عمليات تحرير المدن العراقية من سيطرة التنظيم، وعلى الرغم من إعلان السلطات العراقية النصر على «داعش» عام 2017، إلا أن ضربات التحالف الدولي الجوية لمواقع تضم بقايا التنظيم في العراق استمرت.

جندي اميركي في بغداد في مايو الماضي (جون مور/ Getty)

5 قتلى بانفجار

أفادت مصادر أمن عراقية في محافظة البصرة، أمس السبت، بأنّ خمسة مدنيين عراقيين قُتلوا وأصيب خمسة آخرون بجروح متفاوتة، جراء انفجار لغم حربي يعود إلى حقبة الثمانينيات في منطقة رميلة، شمالي البصرة. وقال مسؤول أمني عراقي لـ«العربي الجديد» إنّ اللغم انفجر قرب مكان تخييم الضحايا. وأضاف أنه «تم نقل المصابين الى مستشفى لتلقي العلاج»، مبدياً اعتقاده بأنّ «اللغم يعود الى فترة الحرب العراقية - الإيرانية (1980 ـ 1988)».

تقرير

النظام السوري ينتقم من شخصيات تشكل خطراً عليه: تسميم في مقارّه الأمنية

تصفية المعارضة في درعا

واصل النظام السوري، على الرغم من التسويات في درعا، تصفية معارضيه، وحتى المتعاونين معه، في المحافظة، إن كان عبر تسميمهم خلال زيارتهم مقارّه الأمنية، أو عبر الاغتيال بالأسلحة والعبوات. ويهدف النظام إلى القضاء على كلّ الشخصيات التي يمكن أن تشكل خطراً عليه في المستقبل، خصوصاً تلك التي لها رمزية لدى الأهالي

أمين العاصي

يستمر النظام السوري في استغلال عمليات «التسوية» التي أجراها أخيراً مع مدن وبلدات محافظة درعا، كمدخل للانتقام من معارضيه في الجنوب السوري، وتصفيتهم، في سياق تفريغ المنطقة من كل الشخصيات التي شاركت في الثورة، ويمكن أن تشكل خطراً عليه في المستقبل، وهو ما يُبقي الأوضاع في هذه المحافظة في حالة قلقان دائم. وكشف تقرير صدر حديثاً عن «تجمع أحرار حوران»، والذي يضم صحافيين وناشطين إعلاميين وحقوقيين، أن عدداً من القياديين السابقين توفوا خلال العام الماضي في ظروف غامضة. واتهم الأجهزة الأمنية التابعة للنظام بتسميم هؤلاء القادة، أثناء زيارات قاموا بها إلى ضباط في مقرات هذه الأجهزة.

وأكد التجمع أن القيادي السابق في فصائل المعارضة مرعي الحمدان، (أبو سليمان العز)، توفي في 25 ديسمبر/كانون الأول الماضي، بعد صراعه مع مرض، نتيجة التسمم، قبل وفاته بنحو شهرين.

ونقل التجمع عن مصدر «رفض الكشف عن اسمه لأسباب أمنية»، أنّ الحمدان «توفي بعد معاناة استمرت لنحو شهرين، مع مرض سببه جرثومة ناجمة عن سمّ دُس له في القهوة من قبل ضباط النظام السوري، داخل فرع جهاز الأمن العسكري في بلدة سعسع بريف القنيطرة». وأشار إلى أن الحمدان «أسعف إلى مستشفى الرشيد في العاصمة دمشق، وبقي يتعالج هناك حتى توفي».

وبيّن التجمع أن قيادياً سابقاً في فصائل المعارضة هو أبو محمد القبعاني، الملقب بـ«الأخطبوط»، تعرّض هو الآخر للسم في نفس الفرع، وتوفي، أواخر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، «بعد معاناته من آلام مختلفة بجسده، تبعها شلل في جميع أطرافه». وكان «الأخطبوط» وأبو سليمان العز عضوين في لجنة التفاوض الخاصة بمحافظة القنيطرة بين الأهالي والنظام، منذ عقد اتفاق التسوية الأول، الذي جرى في جنوب سورية في صيف 2018.

وذكر التجمع أن عدداً من القياديين في فصائل المعارضة توفوا بعد معاناة طويلة مع المرض منذ عام 2018، بينهم القيادي السابق في «الجيش السوري الحر» محمد معاوية الزعبي، بسبب تعرّضهم للسم في معتقلات النظام منذ إجراء التسوية الأولى في جنوب سورية قبل نحو أربع سنوات.

وعن ذلك، قال عضو هيئة التفاوض التابعة للمعارضة إبراهيم الجباوي (وهو من أبناء محافظة درعا) إن النظام «لا يترك وسيلة إلا ويستخدمها للانتقام من كل الأشخاص الذين عارضوه وضايقوه خلال سنوات الثورة السورية». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»: النظام يريد الانتقام من كل أهالي جنوب سورية.

وكان النظام قد أجرى، أواخر العام الماضي، تسويات جديدة في محافظة درعا، تحت إشراف روسي، تقوم على سحب السلاح الفردي و«تسوية» أوضاع المسلحين والمطلوبين للأجهزة الأمنية والمنشقين عن قواته، مقابل سحب الحواجز التي كانت تقطع أوصال المحافظة.

وشملت التسويات كل مدن وبلدات محافظة درعا، باستثناء بلدتي بصرى الشام ومعربا في ريف درعا الشرقي، اللتين بقيتا خارج التسوية حتى الآن بسبب وجود «اللواء الثامن» التابع لروسيا فيهما. ولكن هذه التسويات لم تنهِ حالة الفوضى الأمنية في محافظة درعا، إذ ارتفعت وتيرة الاغتيالات، التي تطاول شخصيات معارضة، وأخرى متعاونة مع الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، ما يؤكد أن هناك أكثر من يد تنفذ عمليات التصفية.

وأوضح مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فضل عبد الغني، لـ«العربي الجديد»، أن الشبكة وثقت عمليات اغتيال في محافظة درعا عبر عدة طرق، منها القتل المباشر بالرصاص، أو استهداف السيارات بالعبوات الناسفة.

وأشار إلى أن هذه العمليات «تأتي في سياق محاولات الأجهزة الأمنية تفريغ محافظة درعا، بشكل كامل وتدريجي من كل الشخصيات التي شاركت في الثورة السورية». وأضاف: النظام يريد القضاء على كل الشخصيات التي يمكن أن تشكل خطراً عليه في المستقبل، خصوصاً تلك التي لها رمزية لدى الأهالي.

وأشار عبد الغني إلى أن محافظة درعا لها خصوصية «لأن غالبية أهلها ما زالوا موجودين فيها ولم يتعرضوا لتهجير كبير». وقال: «كان من المتوقع لجوء النظام إلى تصفية كل معارضيه في هذه المحافظة بعد إجراء التسويات».

من جهته، أشار الباحث السياسي في مركز «الحوار السوري» للدراسات محمد سالم، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن عمليات الاغتيال، بشتى الطرق والوسائل، والتي تطاول القياديين السابقين في فصائل «الجيش الحر» والمعارضين المعروفين في الجنوب السوري «تؤكد عدم مصداقية النظام في التسويات التي أجراها في جنوب سورية، وبقية المناطق التي استعاد السيطرة عليها في عموم البلاد». وأضاف: «ما إن تتمكن قوات النظام من أي منطقة حتى يبرز الحقد الانتقامي لدى أجهزته الأمنية والميليشيات التابعة له، فيبدأ على الفور في تنفيذ اغتيالات بشتى الأساليب. لا تتورع أجهزة النظام عن استخدام أي أسلوب، سواء بالسم أو بعمليات التفجير، والتي غالباً ما تتسبب في مقتل مدنيين أبرياء».

إلى ذلك، وثّق «تجمع أحرار حوران» مقتل 38 شخصاً، بينهم امرأتان، في محافظة درعا، خلال ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، مشيراً إلى أن 5 منهم قتلوا نتيجة التعذيب في سجون النظام. وأوضح أن جميعهم اعتقلوا عقب سيطرة قوات النظام على المحافظة أواخر العام الماضي. وبحسب مكتب التوثيق في التجمع، فإنّ جميع عمليات ومحاولات الاغتيال التي تم توثيقها في ديسمبر الماضي جرت بواسطة إطلاق النار بأسلحة رشاشة، باستثناء عملية واحدة بواسطة قنبلة يدوية.

وفي السياق، بيّن «مكتب توثيق شهداء درعا» أن شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي «شهد ارتفاعاً حاداً في عمليات الاعتقال، والإخفاء والتغييب القسري، من قبل الأفرع الأمنية التابعة لقوات النظام مقارنة بالأشهر الماضية». وذكر أنه «وثّق ما لا يقل عن 71 معتقلاً ومختطفاً، أطلق سراح 31 منهم في وقت لاحق من ذات الشهر». وأشار إلى «أن هذه الإحصائية لا تتضمن من تم اعتقالهم بهدف سوقهم للخدمتين الإلزامية والاحتياطية في قوات النظام»، وفق المكتب.

> توفي عدد من قيادي فصائل المعارضة بسبب تعرّضهم للسم
>
> الجباوي: النظام يريد الانتقام من كل أهالي جنوب سورية

أجرى النظام أواخر العام الماضي تسويات بدرعا (وائل بشارة/فرانس برس)

قتلى وجرحى بغارات روسية

استهلت روسيا العام الجديد بقتل المزيد من السوريين، حيث شنّت طائراتها غارات جوية، أمس السبت، على محافظة إدلب، ما سبّب سقوط قتلى وجرحى من المدنيين. وذكر الدفاع المدني السوري، في بيان، أن طفلين وامرأة قتلوا وأصيب 10 آخرون، بينهم 6 أطفال، بغارات جوية روسية استهدفت نازحين في منطقة النهر الأبيض قرب مدينة جسر الشغور في ريف إدلب الغربي. كما شنت غارات على محيط مدينة إدلب وبلدة كنصفرة وبلدة الجديدة.

رصد

استهدف النظام والروس إدلب مرات عدة في العام الماضي (عارف وتد/فرانس برس)

مقتل 1271 مدنياً في سورية عام 2021

عدنان أحمد

قُتل 1271 مدنياً في سورية في العام الماضي، بينهم 104 تحت التعذيب، وفق تقرير صدر، أمس السبت، عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان. وذكرت الشبكة في تقريرها، أن جرائم القتل اتخذت نمطاً واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي. ولفتت إلى أن استمرار عمليات قتل المدنيين في سورية يشير إلى أنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

ووفق التقرير، فقد شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي، مقتل نحو 34 في المائة من الضحايا، مشيراً إلى أن شهر مارس/آذار الماضي شهد تصعيداً عسكرياً مفاجئاً من قبل قوات النظام وروسيا، عبر شنّ هجمات جوية وأرضية استهدفت مناطق مدنية خارجة عن سيطرة النظام السوري في شمال غربي سورية. كما شهدَ الشهر ذاته تصعيداً عسكرياً روسياً هو الأكبر منذ اتفاق مارس 2020 الخاص بوقف إطلاق النار في إدلب. وشنّت القوات مطلع شهر يونيو/حزيران الماضي حملة عسكرية، استهدفت منطقة جبل الزاوية ومحيطه جنوبي إدلب، واستمرت حتى سبتمبر/أيلول الماضي، وأسفرت بحسب التقرير عن مقتل 61 مدنياً بينهم 33 طفلاً و12 سيدة.

وسجل التقرير استمرار سقوط ضحايا بسبب الألغام في مناطق متفرقة من سورية، وقُتل 176 مدنياً بينهم 74 طفلاً و25 سيدة جراء انفجار الألغام. ولفت التقرير إلى أن الانفلات الأمني في جميع المناطق، بما فيها الخاضعة لسيطرة النظام السوري، تسبّب في استمرار عمليات التفجيرات عن بعد، وأوقع ما لا يقل عن 111 مدنياً بينهم 51 طفلاً و8 سيدات إثر تفجيرات تعذر تحديد مرتكبيها.

وذكر التقرير أنه مع استمرار تردي أوضاع مخيمات النازحين في مختلف المناطق، تمّ رصد حالات وفيات في المخيمات نتيجة نقص الغذاء والدواء وافتقارها لأدنى مقومات الحياة، إضافة إلى حالات وفيات تسببت بها حرائق نجمت عن سوء استخدام وسائل التدفئة والطهي. وشهد مخيم الهول بريف الحسكة الشرقي، الخاضع لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) المزيد من عمليات القتل على يد مسلحين مجهولين، يُعتقد أنهم ينتمون لخلايا تنظيم «داعش»، ووصل عدد الضحايا في المخيم منذ مطلع عام 2021 إلى 76 مدنياً بينهم 10 أطفال و23 سيدة. وجاء في التقرير أن قوات النظام السوري قتلت في العام الماضي سبعة من الكوادر الطبية وثلاثة من كوادر الدفاع المدني.

ووثق التقرير مقتل 104 أشخاص بسبب التعذيب بينهم طفلان وسيدة، 78 منهم على يد قوات النظام السوري، وأربعة على يد «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، وخمسة على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة، و15 على يد قوات «قسد» واثنان على يد جهات أخرى. كما وثق وقوع 19 مجزرة، تسبب كل منها في وقوع أكثر من خمسة ضحايا مدنيين، منها خمس مجازر على يد قوات النظام السوري، وأربع على يد القوات الروسية، و10 على يد جهات أخرى. وطالب التقرير بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم روسيا بتهم ارتكاب جرائم حرب.

شرق غرب

تونس: إطلاق منصة للاستشارات

أطلقت رسمياً، أمس السبت، المنصة الإلكترونية المخصصة لجمع اقتراحات التونسيين بشأن الإصلاحات التي عرضها الرئيس قيس سعيد. وأعلنت وزارة تكنولوجيات الاتصال بدء «عملية تجريبية وتوعوية» في 24 منطقة، مشيرة إلى أن «المنصة ستكون مفتوحة للجميع من 15 يناير/ كانون الثاني الحالي حتى 20 مارس/آذار المقبل».

(فرانس برس)

إيران تعلن استعادة 9 مفقودين

أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية، أمس السبت، أن تسعة مفقودين إيرانيين في سورية عادوا إلى البلاد، بعد جهود بذلتها الوزارة والسفارتان الإيرانيتان في تركيا وسورية وسفارتا البلدين في طهران. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة (الصورة)، في تصريح نقلته وكالة «فارس»، إن الإيرانيين التسعة سافروا إلى تركيا بهدف الهجرة وواجهوا مشاكل خلال سفرهم. وكان طالبو اللجوء التسعة يحاولون الوصول إلى أوروبا، وفي 21 أغسطس/آب الماضي، ألقت الشرطة التركية القبض عليهم، وقالوا خلال إفادتهم إنهم أكراد سوريون حتى لا يتم ترحيلهم. إلا أن السلطات التركية نقلتهم إلى مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري في ريف حلب.

(العربي الجديد)

مقتل 12 في تدافع في كشمير

لقي 12 شخصاً على الأقل مصرعهم وأصيب 13 آخرون بجروح في تدافع وقع، أمس السبت، في ضريح «ماتا فايشنو ديفي» الهندوسي في الشطر الخاضع لإدارة الهند من كشمير، بحسب ما أعلن مسؤول حكومي كبير. وقال المسؤول طالباً عدم نشر اسمه إنّ «الحصيلة قد تكون أكبر، لأن الطريق المؤدية إلى الضريح الواقع في أعلى تلة، كانت مزدحمة بمؤمنين يحاولون زيارته لأداء الصلوات التقليدية بمناسبة العام الجديد».

(فرانس برس)

بلجيكا: مقتل 4 بانفجار ناجم عن الغاز

لقي أربعة أشخاص حتفهم في انفجار ناجم عن الغاز دمر شقتين في مبنى سكني بشمال بلجيكا، الجمعة، حسبما قال رئيس بلدية تورنهاوت، بول فان ميرت، أمس السبت. ونجت امرأتان من الانفجار، بقيت إحداهما 14 ساعة تحت الأنقاض، وهما حالياً «بخير» في المستشفى. وامتنع رئيس البلدية عن إعلان أسماء القتلى أو أعمارهم نظراً إلى أن الشرطة كانت لا تزال تتصل بعائلاتهم لإبلاغها لكنه أضاف أن جميعهم من البالغين.

(فرانس برس)

أفغانستان: انفجار يستهدف دورية لـ«طالبان»

وقع انفجار في العاصمة الأفغانية كابول، أمس الأحد، ناجم عن عبوة ناسفة استهدفت دورية لقوات طالبان، أمام جامعة تعليم وتربية. ولم تتبنّ أي جهة مسؤولية التفجير، بينما لم تعلق «طالبان» على الحادث. وفي السابق تبنى تنظيم «داعش» معظم التفجيرات التي شهدتها العاصمة الأفغانية، بعد سيطرة الحركة عليها منتصف شهر أغسطس/آب الماضي.

(العربي الجديد)

متابعة

ليبيا: مجلس النواب يسائل مفوضية الانتخابات

يعمل مجلس النواب الليبي على خطين، عبر مساءلة مفوضية الانتخابات عن أسباب فشل إجراء الاقتراع في ديسمبر الماضي، ووضع تصور لشكل المرحلة المقبلة

طرابلس ـ **أسامة علي**

يستعد مجلس النواب الليبي لجلسة حامية غداً الاثنين، مع موافقة رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السائح على الاستماع له، وذلك بعد أيام من تبادل التهم بينهما بشأن المسؤول عن فشل إجراء الانتخابات، في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي.

ودعا رئيس مجلس النواب الليبي المكلف فوزي النويري، كافة أعضاء مجلس النواب لجلسة رسمية، غداً الاثنين، للاستماع إلى إحاطة المفوضية العليا للانتخابات، برئاسة عماد السائح، الذي وافق على حضور الجلسة. ووفقاً لدعوة النويري، التي نشرها الموقع الرسمي لمجلس النواب أمس السبت، فإن السائح وأعضاء مجلس إدارة مفوضية الانتخابات سيقدمون، الاثنين، إحاطة «حول سير العملية الانتخابية»، مشيراً إلى إمكانية أن تناقش الجلسة «ما يستجد من أعمال» من دون ذكرها.

وكشفت مصادر برلمانية لـ«العربي الجديد»، أن موافقة السائح على المثول أمام النواب جاءت بعد اتصالات عديدة. وأوضحت أن الآراء اختلفت بين أن تكون جلسة مغلقة أو مفتوحة، فيما شدد السائح على ضرورة أن تنقل الجلسة على الهواء عبر وسائل الإعلام، لرغبته في إبعاد التهم التي طاولت سير عملية المفوضية في الإعداد للانتخابات، ومنها انحياز المفوضية لأطراف سياسية وشخصيات مترشحة للانتخابات الرئاسية ضد أخرى. ووصفت المصادر الجلسة المقبلة بـ«الساخنة»، مؤكدة أنها «ستكون ذروة المواجهة بين الطرفين، مجلس النواب والمفوضية، بعد أيام من تبادل التهم بينهما بشأن المسؤول عن فشل إجراء الانتخابات، في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي، والمسؤول عن إعلان تأجيل الانتخابات». كما كشفت المصادر أن لجنة نيابية كلفها مجلس النواب بإعداد خريطة لما بعد 24 ديسمبر، بدأت أعمالها، عبر الاتصال بمختلف الأطراف السياسية، لإعداد تقرير يتضمن تصوراً لشكل المرحلة المقبلة. ورجحت أن تعرض اللجنة تقريرها في جلسة خاصة لمجلس النواب، الأسبوع المقبل.

يُذكر أن المفوضية كانت قد قدمت لمجلس النواب، عبر اللجنة النيابية المكلفة بالتواصل مع المفوضية، تقريراً أوضحت فيه عدداً من الصعوبات والعوائق التي واجهتها، وحالت دون إتمامها لإجراء العملية الانتخابية، واضطرارها لاقتراح 24 يناير/كانون الثاني الحالي، موعداً بديلاً عن يوم 24 ديسمبر الماضي. وخلال جلسة الاثنين الماضي، أوصت اللجنة النيابية المكلفة بالتواصل مع المفوضية، مجلس النواب بعقد جلسة خاصة يدعى خلالها السائح، وأعضاء إدارة المفوضية، لـ«مساءلتهم» بشأن العراقيل التي حالت دون إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر، وعدم الاكتفاء بالتقرير المحال من المفوضية بشأن تلك العراقيل، وبيانها الخاص باقتراح تأجيل الانتخابات إلى يوم 24 يناير.

وينتظر أن يستمع النواب، خلال جلسة غد الاثنين، لتوضيح حول اعتراضاتهم العديدة على طريقة إدارة المفوضية للعملية الانتخابية، ومن هذه الاعتراضات عدم إبلاغ المفوضية مجلس النواب بشكل رسمي عن تأجيل موعد الانتخابات إلى يوم 24 يناير، في وقت أكد فيه السائح، خلال تصريحات تلفزيونية الأسبوع الماضي، أنه مقترح لموعد جديد وليس تحديداً له، فضلاً عن أسئلة أخرى تتعلق بشكل الصعوبات التي أفشلت إجراء الانتخابات.

> تمثل الجلسة ذروة المواجهة بين البرلمان ومفوضية الانتخابات

وتنصل مجلس النواب من مسؤوليته تحديد 24 ديسمبر موعداً لإجراء الانتخابات، مشيراً إلى أنه اضطر إلى صياغة القوانين الانتخابية تحت «ضغط الشارع»، وأن ملتقى الحوار السياسي هو من حدد هذا الموعد، فيما أكدت المفوضية أنها «جهة فنية» تشرف على تنفيذ قرارات مجلس النواب، وأنه المسؤول عن تحديد المواعيد الانتخابية، مشترطة لإجراء الانتخابات إزالة ما وصفتها «بالقوة القاهرة» لاستكمال العملية الانتخابية، من دون أن توضح من هي هذه القوة.

وتباينت الاتجاهات في طريق الوصول إلى حل للمختنق السياسي الذي ترتب على فشل إجراء الانتخابات، في 24 ديسمبر. فقيما بدأت لجنة نيابية، أمس السبت، تواصلها مع مختلف الأطراف الليبية، ضمن أعمالها لإعداد خريطة طريق للمرحلة المقبلة، بدأت ترتيبات لعقد لقاء بين رئيسي مجلسي النواب عقيلة صالح والدولة خالد المشري، في عاصمة دولة إقليمية، يرجح أن تكون أنقرة، لبحث سبل حلحلة الانسداد السياسي الحالي. كما يعتزم أعضاء ملتقى الحوار السياسي عقد جلسة تشاورية جديدة، بدعوة من المستشارة الأممية ستيفاني وليامز، تهدف إلى إعادة تفعيل الملتقى، كآلية لتجاوز تحكم الأطراف السياسية الحالية في القرار السياسي، سيما قضية تحديد المواعيد الجديدة للانتخابات والإطار الدستوري لها.

طالب السائح بنقاء الجلسة على الهواء (عماد تركية/فرانس برس)

إضاءة

بايدن يدعم وحدة أراضي أوكرانيا... وتوتر حدودي

من المرتقب أن يجري الرئيس الأميركي جو بايدن، اتصالاً بنظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، اليوم الأحد، لمناقشة تطورات الأزمة الأوكرانية المتفاقمة

أعلن البيت الأبيض، مساء أول من أمس الجمعة، أن الرئيس جو بايدن سيجري، اليوم الأحد، اتصالاً هاتفياً بنظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، بعدما حذّر نظيره الروسي فلاديمير بوتين هذا الأسبوع من أيّ محاولة لاجتياح أوكرانيا. وقال مسؤول في البيت الأبيض إن بايدن سيعيد «تأكيد الدعم الأميركي الكامل لاستقلال أوكرانيا ووحدة أراضيها». وأضاف أن الرئيس الأميركي سيناقش «انتشار الجنود الروس على الحدود مع أوكرانيا، ويعرض التحضيرات للاجتماعات الدبلوماسية المقبلة المخصصة للعبارات الرسمية في أوكرانيا) من نقل الركاب والبضائع على الطرق الدولية بين الموانئ النهرية في أوكرانيا. وتم فرض حظر مماثل، فيما يتعلق برحلات الشحن الساحلية في المياه الداخلية للبلاد. وبالإضافة إلى ذلك، ينصّ القانون على حظر تسجيل السفن المملوكة للمواطنين الروس في السجل الحكومي للسفن في أوكرانيا. وتشمل الممرات المائية للأنهار الداخلية في أوكرانيا، عدة أنهار ومن بينها نهر دنيستر والدانوب ودنيبر وعدد من الأنهار الأخرى.

وتقاتل كييف تمرّداً موالياً لموسكو في منطقتين انفصاليتين (لوغانسك ودونيتسك) عند الحدود مع روسيا منذ 2014، عندما ضم الكرملين شبه جزيرة القرم في أوكرانيا. وتتهم روسيا بتقديم دعم مالي وعسكري للانفصاليين في هذا النزاع، الأمر الذي تنفيه موسكو. وفي 22 ديسمبر الماضي، وافق طرفا النزاع على إعادة العمل باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في يوليو/تموز 2020 في شرق أوكرانيا، لكن في اليوم التالي، تبادلت كييف والانفصاليون اتهامات بارتكاب انتهاكات جديدة. ووصلت العلاقات المتدهورة أصلاً بين روسيا وأوكرانيا إلى ذروة توترها حالياً. ومنذ أكثر من شهر، يتّهم الغرب روسيا بأنها حشدت عشرات الآلاف من الجنود قرب الحدود الأوكرانية بهدف غزو محتمل لكييف، وتنفي موسكو أي نية لغزو أوكرانيا وتقول إنها مهددة بـ«استفزازات» من كييف وحلف شمال الأطلسي، الذي تطالبه بعدم توسعه في الجمهوريات السوفييتية السابقة. وسيتم البحث في هذه المطالب خلال المفاوضات الروسية ـ الأميركية المقررة في 10 و12 و13 يناير/ كانون الثاني الحالي.

(العربي الجديد، فرانس برس)

جنود أوكرانيون في بلدة فيرخنوتوريتسكي على الجبهة مع الانفصاليين (آندري أندريينكو/Getty)

تقرير

تتواصل الاعتداءات ضد معارضي الرئيس التونسي قيس سعيّد، لكن بصورة أكثر حدّة، بفعل ارتكاب العديد من الانتهاكات الجسدية بحقّهم. ويرى مراقبون أن ما يقوم به أنصار سعيّد، بدعم من الأجهزة الأمنية، هو محاولة لفرض أمر واقع في البلاد، بعد انقلاب 25 يوليو الماضي

استهداف معارضي سعيّد

تصاعد الانتهاكات الجسدية بغية فرض الأمر الواقع

تعرّض الحزمي (وسط) للاعتداء على أيدي القوى الأمنية (الشاذلي بن ابراهيم/Getty)

نونس ـ **آدم يوسف**

بعدما كان استخدام القضاء أبرز الوسائل في يد الرئيس التونسي قيس سعيّد لترسيخ انقلابه ومحاكمة كل من يتجرأ على معارضته، منذ إعلان تدابيره الانقلابية في 25 يوليو/تموز الماضي، يلاحظ في الفترة الأخيرة تصاعد وتيرة الانتهاكات والاعتداءات الجسدية التي تطاول معارضي الانقلاب. وبدا لافتاً تحوّل حملات التشويه وتأليب الرأي العام التي انتهجها الرئيس التونسي وأنصاره إلى اعتداءات جسدية وانتهاكات تصاعدت وتيرتها، تم توظيف بعض أجهزة الدولة فيها. وفيما يؤكد معارضو سعيّد أن ذلك يستهدف قمعهم بكل الوسائل بهدف ترهيبهم لفرض سياسة الأمر الواقع، فإن بعضهم يضع ذلك في إطار تكريس نظام استبدادي جديد بات يذكّر بنظام زين العابدين بن علي المخلوع.

وكشفت حركة «النهضة»، أول من أمس الجمعة، أن نائب رئيسها، البرلماني نور الدين البحيري، تعرّض للعنف الجسدي أثناء عملية «اختطافه» قبل أن يتم اقتياده إلى جهة غير معلومة. وجاء في إعلان «النهضة»، أنه تم «تعنيف المحامية سعيدة العكرمي، زوجة نور الدين البحيري»، كما تم افتكاك هاتفها وتعنيف عدد من الحيران الحاضرين ممن حاولوا التدخل، محذرين من «محاولات قتله» بحسب تصريحاتهم. واعتبرت الحركة أن هذا دليل على «دخول البلاد في نفق الاستبداد وتصفية الخصوم السياسيين خارج إطار القانون من طرف منظومة الانقلاب».

وقال عميد المحامين الأسبق، الرئيس السابق لهيئة شهداء الثورة وجرحاها، عبد الرزاق الكيلاني، في ندوة صحافية، يوم الجمعة، عقدتها مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب»، إن مصالح الحرس الوطني اقتادت البحيري إلى مكان بمحافظة بنزرت وتم إيواؤه بمكان شبيه بثكنة. وأفاد الكيلاني بأنه «تم إيداع شكوى لدى وكيل الجمهورية وإعلام رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان»، واصفاً العملية بـ«الاختطاف، وأن تونس اليوم تخضع لقانون الغاب وحكم العصابات والاختطاف، بعد ثورة شهد لها العالم». وقال الكيلاني إن «مثل هذه الجرائم ستتم متابعتها ولا يسقط جرمها بالتقادم». ونقل الكيلاني عن شاهد عيان رفض الكشف عن هويته أن «البحيري رفض الأكل والشرب والخضوع لفحص طبي، باعتباره يعاني من أمراض مزمنة كما سبق له الخضوع إلى أكثر من تدخل جراحي وهو ما يعرض حياته للخطر».

> وضع بعضهم ما يجري في سياق تكريس نظام استبدادي جديد

> تعرض البحيري للعنف الجسدي أثناء عملية توقيفه

وفي اليوم نفسه، أعلن الرئيس التونسي الأسبق، المنصف المرزوقي، عن تعرض شقيقة لاعتداء بالعنف الشديد في ضاحية العاصمة تونس، من دون أن تتضح ملابسات الاعتداء. وكتب المرزوقي، على صفحته في «فيسبوك»، أنه «تمّ هذا الصباح ضاحية رادس». وأضاف: «تمّ سلب جواله الذي استعمل للاتصال بزوجته وإخبارها أنه نُقل للمستشفى في حالة خطرة، الشيء الذي أجبر بقية أشقائي على البحث عنه في مستشفيات المدينة من دون نتيجة». وأوضح المرزوقي أن شقيقه «تمكن لحسن الحظ من العودة للبيت على الرغم من الرضوض والكدمات التي تعرض لها».

كما أعلن المناضل اليساري عز الدين الحزقي، المتحدث باسم المضربين عن الطعام رفضاً للانقلاب، أنه تعرض للاعتداء بالعنف عقب ظهر يوم الأحد 26 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وشدد على أن تم قمع المحتجين من الشباب والاعتداء على حقهم في الاعتصام والتجمهر والتعبير عن الرأي. ونقلت صفحة «مواطنون ضد الانقلاب» على «فيسبوك» عن الحزقي قوله، إن «سلطة الانقلاب تستعمل اليوم الأداة الصلبة للدولة المتمثلة في البوليس والعسكر لقمع المعارضة وترهيبهم»، مشدداً على أن «هذا الأمن ليس جمهورياً، لأن دوره هو حماية حقوق المواطنين في التعبير والاحتجاج ضد من انقلب على القانون والدستور والجمهورية وليس العكس».

ويذكر التونسيون الطريقة التي تم بها توقيف عدد من النواب الملاحقين في قضايا عسكرية، مثل الاعتداء بالعنف على البرلماني ياسين العياري أمام عائلته عند اقتياده للسجن من قبل فرق أمنية بالزي المدني، وكذلك ما تعرض له رئيس كتلة «ائتلاف الكرامة» سيف الدين مخلوف، عند توجهه لتسليم نفسه أمام مقر المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة في العاصمة.

ولطالما اشتكت عائلات البرلمانيين من نواب «الكرامة» من عمليات الترويع التي ترافق المداهمات الليلية التي نفذتها الفرق الأمنية، في محاولة لضبط عدد من النواب على غرار محمد العفاس وعبد اللطيف العلوي.

وعن ذلك، قال المحامي سمير بن عمر، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «هذه الممارسات التي تنتهجها سلطة الانقلاب تثبت تخبّطها العشوائي في محاولاتها لكتم صوت المعارضة وفرض الأمر الواقع على التونسيين». ووصف بن عمر «ما حدث مع البحيري وشقيق المرزوقي ليلة انطلاق الاستشارة الإلكترونية المزيّفة، بمحاولة بائسة لترهيب التونسيين جميعاً ودفعهم إلى القبول بسياسة الأمر الواقع».

وتابع «أن تواتر هذه الانتهاكات والاعتداءات بكذب ما يروج له سعيّد من احترامه الحقوق والحريات التي ادعى الإبقاء عليها في الدستور»، مشدداً على أن «نظام الانقلاب تحول إلى السرعة القصوى في تكريس وسائل نظام الاستبداد الذي يعتمد على الآلة الصلبة للدولة لتخويف وترهيب كل من يعارض». وأضاف بن عمر «كل يوم يتكشف الوجه الحقيقي للانقلاب أمام التونسيين، وعند العجز عن الإقناع بالمشروع والبرنامج يتم استعمال القوة لترهيب الناس» مشيراً إلى أن «هذه الممارسات تذكرنا بنظام (زين العابدين) بن علي الاستبدادي».

من جهته، اعتبر المحامي عبد الرؤوف العيادي، أن «هذه الاعتداءات على المعارضين وكل من يرفض الانقلاب، متوقعة من شخص لا يؤمن بالديمقراطية والحريات ويسعى لفرض مشروعه بالقوة وبالعنف». وأضاف العيادي في حديث مع «العربي الجديد»: «لم نتوقع من سعيّد أقل من التنكيل بخصومه وقمعهم، فهذا ما ينتهجه القائم على نظام استبدادي، محاولاً تدجين الإعلام والقضاء وتوظيف الأمن والعسكر لفرض مشروعه الوهمي إن كان له مشروع». وعن تواتر الاعتداءات وعلاقتها بانطلاق الاستشارة الإلكترونية، بيّن العيادي أن «سعيّد ليس له مشروع مجتمعي أصلاً ليفسره ويقدمه، هذه عملية تحايل والتفاف على الشعب، وعن أي استشارة يتحدث؟».

وكان الأمين العام لـ«التيار الديمقراطي»، غازي الشواشي، قد علّق على عملية توقيف البحيري قائلاً «المحاسبة والعدالة لا تتحققان بالبلطجة». وتابع الشواشي على صفحته في «فيسبوك»: «قلتها سابقاً وأكررها الآن، الأمر عدد 50 لسنة 1978 المتعلق بحالة الطوارئ وضع في زمن الاستبداد إثر أحداث الخميس الأسود في 26 يناير/كانون الثاني 1978، بغية قمع المحتجين والمعارضين ومحاصرتهم، وهو نص غير دستوري يمس الحقوق والحريات، واللجوء إليه من طرف السلطة القائمة في هذا العهد دليل على قلة حيلتها وضعف حجتها وعدم احترامها لمواطنيها ولحقوقهم». وأضاف الشواشي «على القضاء تحمل مسؤوليته كاملة باعتباره الضامن والحامي للحقوق والحريات التدخل لفرض سلطة القانون واحترام الدستور». بدوره، كتب المتحدث الرسمي باسم حزب «حراك تونس الإرادة»، عمر السيفاوي على حسابه في «فيسبوك»: «ما وقع مع السيد نورالدين البحيري هو اختطاف وممارسة مليشياوية استعراضية من سلطة الانقلاب، تدل على صلف وعنجهية غايتها إرباك الصف المقاوم للانقلاب وتغيير عنوان المعركة».

منعطف خطير

قال رئيس الهيئة السياسية لحزب امل التونسي احمد نجيب الشابي (الصورة)، ان اختطاف نور الدين البحيري «يمثل منعطفا خطيرا في الأزمة في تونس، ومحاولة لدفع اطرافها الى المواجهة»، مؤكدا ان الاجراء «يمثل تهديدا للسلم الاهلي وللامن العام». ودعا الى احترام الاجراءات القانونية، والنأي بالقضاء وقوات الامن عن التوظيف السياسي. كما نفذ عدد من المحامين وقفة احتجاجية امام المحكمة العسكرية، رفضا للمحاكمات العسكرية.

شرق غرب

ألمانيا تغلق ثلاثاً من محطاتها النووية

أغلقت ألمانيا ثلاث محطات للطاقة النووية من بين محطات الطاقة النووية الست الباقية لديها، وذلك على طريق استكمال انسحابها من مجال الطاقة النووية بينما تحول انتباهها إلى الطاقة المتجددة. وأُغلقت مفاعلات «بروكدورف» و«غروندِه» و«غوندريمينجن سي»، الجمعة، بعد تشغيل استمر ثلاثة عقود ونصف. وسيتم إغلاق المفاعلات الثلاثة المتبقية بحلول نهاية العام الحالي.
(رويترز)

أفريقيا الوسطى: مقتل 3 جنود اممیین بانفجار لغم

أصيب ثلاثة عناصر بنغلادشيين من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بجروح، مساء الجمعة، اثنان منهم جروحهما خطرة، جراء انفجار لغم أثناء عبور آليتهم في شمال غربي أفريقيا الوسطى، حسبما أفادت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوسكا) في بيان، أمس السبت. وجاء في البيان أن «العناصر كانوا في دورية لحماية السكان على طريق بوار-بوكارانغا»، على بعد أكثر من 500 كيلومتر من العاصمة بانغي.
(فرانس برس)

جنوب أفريقيا: تشييع توتو

أشاد رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامابوسا بالأسقف الراحل ديزموند توتو، أمس السبت، واصفاً إياه بأنه «بوصلتنا الأخلاقية وضميرنا الوطني»، وذلك في كلمة في وداع بطل الكفاح ضد الفصل العنصري في جنازة رسمية. وقال رامابوسا في كلمة التأبين الرئيسية في القداس الذي أقيم في كاتدرائية القديس جورج في كيب تاون: «الآب الذي تركنا كان محارباً في الكفاح من أجل الحرية والعدالة والمساواة والسلام».
(رويترز)

إضاءة

«تقارب» نووي بين باكستان والهند

على الرغم من تزايد حالة التوتر، واصلت باكستان والهند تطبيق الاتفاقيات بينهما، عبر تبادل قوائم بأصولهما ومنشآتهما النووية

تبادلت الهند وباكستان قوائم مواطني بعضهما بعضاً المحتجزين في السجون، من خلال دبلوماسيي البلدين في إسلام آباد ونيودلهي، بالإضافة إلى تبادلهما قوائم بأصولهما ومنشآتهما النووية بموجب اتفاقية سارية لمدة ثلاثة عقود.

والعلاقات بين باكستان والهند متوترة، منذ استقلالهما عن الحكم الاستعماري البريطاني في عام 1947، بسبب إقليم كشمير الواقع في جبال الهيمالايا. والإقليم مقسم بين الهند وباكستان، ويطالب كلا البلدين بالسيادة الكاملة عليه، وخاضا حربين من حروبهما الثلاث حول الإقليم.

وتصاعدت التوترات بين البلدين بعد أن جردت نيودلهي الشطر الهندي من كشمير من وضعه الخاص، حسب الدستور في أغسطس/ آب 2019. وكان رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي قد فرض وقتها الحكم المباشر على المنطقة، واعداً بـ«السلام والازدهار»، بعد عقود من العنف الذي أدى إلى مقتل عشرات آلاف الأشخاص في انتفاضة ضد الهند. وكان رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان قال، أخيراً، إن بلاده تسعى لحل جميع الملفات العالقة مع الهند عبر الحوار البناء، لافتاً إلى أن أكبر قضية بين الجارتين النوويتين هي قضية إقليم كشمير، التي تريد إسلام آباد حلها عبر المفاوضات، ووفق قرارات الأمم المتحدة.

وتبادل الخصمان المسلحان نووياً في جنوب آسيا قوائم المنشآت والمرافق النووية. ويأتي هذا التبادل في إطار اتفاقية وقعتها الدولتان في ديسمبر/ كانون الأول 1988، بعنوان حظر الهجوم على المنشآت النووية، وبدأ تنفيذها في عام 1991. ولم يقدم أي من الجانبين تفاصيل عن المنشآت النووية، لكن يعتقد إلى حد كبير أن القائمة تتكون من منشآت نووية معروفة. ووفقاً للاتفاقية، يتعين على البلدين إبلاغ أحدهما الآخر بمنشآتهما النووية في الأول من يناير/كانون الثاني من كل عام. وأطلعت باكستان دبلوماسياً هندياً رفيع المستوى في إسلام آباد، أمس السبت، على قائمة تضم 628 سجيناً هندياً محتجزين في باكستان، من بينهم 577 صياداً متهمين بالصيد غير القانوني في المياه الإقليمية الباكستانية، و51 آخرون، لم يتم تحديد تهمهم. وتتماشى هذه الممارسة مع اتفاقية عام 2008 بين الجانبين، بشأن الوصول القنصلي إلى السجناء، كما تقضي الاتفاقية بتبادل قوائم الأسرى في شهري يناير/كانون الثاني ويوليو/ تموز من كل عام.

وفي الوقت نفسه، أطلعت نيودلهي إسلام آباد على قائمة سجناء باكستانيين محتجزين في الهند. وسلمت الهند قوائم تضم أسماء 282 سجيناً باكستانياً، و73 صياداً. ولم تتوفر تفاصيل حول السجناء المدنيين الذين تحتجزهم الهند.

وفي يناير 2021، سلمت نيودلهي إسلام آباد قوائم تضم 263 سجيناً باكستانياً و77 صياداً محتجزين لدى الهند. وبالمثل، قدمت باكستان وقتها قوائم تضم 270 صياداً هندياً و49 سجيناً آخر محتجزين لديها. واعتقل الجانبان صيادين لعبور الحدود البحرية غير المحددة بين البلدين. وغالباً ما يدخل الصيادون الذين يبحثون عن صيد أفضل بدون تقنية ملاحية حديثة إلى المياه الإقليمية للبلد الآخر. وتصادر وكالات الأمن البحري الباكستانية والهندية قواربهم وتودعهم في السجون. وعادة ما يتم الإفراج عن الصيادين فقط بعد إجراء مفاوضات بين البلدين، والتي تأتي بعد سنوات من وجودهم خلف القضبان من دون محاكمة. ولم تقدم أي من باكستان والهند تفاصيل عن السجناء المدنيين الآخرين، لكن الاعتقالات على الجانبين تضمنت انتهاكات مثل تجاوز مدة التأشيرات، أو السفر إلى مدن وبلدات غير مصرح بها.
(أسوشييتد برس، الأناضول)

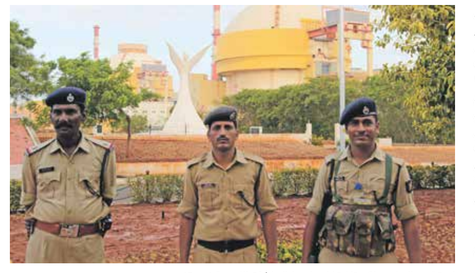
لم تقدم الهند وباكستان تفاصيل عن المنشآت النووية (Getty)

متابعة

حوار وطني في تشاد تمهيداً للانتخابات

تتحضر تشاد لـ«حوار وطني جامع» منتصف شهر فبراير/ شباط المقبل، دعا إليه رئيس المجلس العسكري الحاكم في البلاد محمد إدريس ديبي، في إطار التمهيد لانتخابات وتحقيق المصالحة، غير أن هذا التطور لا يبدو أنه يرضي المعارضة في البلاد. وأعلن محمد إدريس ديبي، في خطاب إلى الأمة مساء الجمعة، أنّ «الحوار الوطني الجامع» سينطلق في 15 فبراير بهدف تحقيق المصالحة في البلاد وتمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. وقال في أول خطاب له إلى الأمة بمناسبة حلول العام الجديد إنّ الحوار المرتقب «سيكون حواراً ذا سيادة ومن دون محرّمات وسيبدأ في 15 فبراير 2022 وكل ما سيخلص إليه سينفذ بالكامل». وأضاف أنه في نهاية هذا الحوار «سيتم إقرار دستور جديد عبر استفتاء، وستُنظّم انتخابات عامّة شفّافة وحرّة ديمقراطية وذات مصداقية».

وكان هذا الضابط الذي تولّى رئاسة المجلس العسكري الانتقالي غداة مقتل والده الرئيس إدريس ديبي في إبريل/ نيسان الماضي أثناء إشرافه على معارك ضد متمردين قد شكّل في أغسطس/ آب لجنة فنية خاصة مهمّتها التحضير لحوار وطني شامل كان يفترض أن ينطلق في نهاية 2021. وسبق لرئيس المجلس العسكري أن وعد عندما تولّى السلطة بإجراء انتخابات «حرّة وشفّافة» خلال مهلة 18 شهراً قابلة للتجديد مرة واحدة.

وأكد ديبي أنه «تم إجراء مشاورات واسعة مع مختلف مكونات المجتمع التشادي داخل البلاد وخارجها بما يرضي الجميع». لكنّ الجناح الأكثر تشدّداً في المعارضة، لا يزال يرفض المشاركة في الحوار الوطني على النحو الذي يريده رئيس المجلس العسكري. وأصدرت منصة المجتمع المدني «واكيت تاما» وعدد من الأحزاب المعارضة، بياناً مشتركاً الجمعة، ندد فيه بـ«القرارات الأحادية الجانب وغير التوافقية وغير الشرعية» الصادرة عن المجلس العسكري، مذكّرة بمطلبها الرئيسي بتعديل الميثاق الانتقالي «لتضمينه على وجه الخصوص بنداً يحظر على جميع قادة المرحلة الانتقالية المشاركة في الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية».

ويأتي تحديد موعد الحوار بعدما كان البرلمان الانتقالي قد صوّت الشهر الماضي بأغلبية واسعة لصالح «عفو عام» على المتمردين والمعارضين المدانين خصوصاً بتهمة «الخيانة». وشمل هذا الإجراء الذي أعلنته السلطات في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، قبل تصويت البرلمان عليه الشهر الماضي، 296 شخصاً محكومين، موقوفين وغير موقوفين، وذلك تلبية لأحد المطالب التي تشترطها الجماعات المتمردة الرئيسية للجلوس إلى طاولة المفاوضات وإجراء حوار وطني دعا إليه ديبي. وقال المتحدث باسم الحكومة ووزير الاتصالات عبد الرحمن كلام الله «ألغينا أحكام هؤلاء الأشخاص المدانين ونتمنى أن يعودوا بسلام إلى بلادهم للمشاركة في الحوار»، وتابع «هذه مرحلة مهمة وتاريخية لبلدنا». وأضاف المتحدث «العفو كان شرطاً لإخواننا الذين حملوا السلاح ومن الطبيعي أن تستجيب الحكومة لهذا المطلب».

والمشمولون بالعفو هم «39 شخصاً أدينوا بارتكاب أعمال تمسّ بوحدة الدولة وجرائم رأي»، إضافة إلى 257 عضواً في جماعات مسلحة تم اعتقالهم ومحاكمتهم خصوصاً بتهمة «الإرهاب» بعد هجوم شنه «اتحاد قوى المقاومة» عام 2019 لإطاحة الرئيس الراحل. وتم اعتماد النصّ بأغلبية 68 صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت. وعيّن الجنرال محمد إدريس ديبي أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الذي يؤدي دور البرلمان مؤقتاً.
(العربي الجديد، فرانس برس)

الحدث

عودة «النخبة الشبوانية» إلى المحافظة

اليمن: تراجع للحوثيين في شبوة

فارس الجلال

تشهد محافظة شبوة، شرقي اليمن، تطورات متسارعة على أكثر من صعيد، عسكرياً وسياسياً، بعد نقل قوات «ألوية العمالقة» من الساحل الغربي إلى هذه المحافظة، ودفعها في معركة لتحرير المديريات التي سقطت بيد الحوثيين قبل أشهر، بالتزامن مع عودة انتشار قوات تابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، بعد سنوات من طردها إثر صراع دام مع القوات الحكومية.

وقالت مصادر عسكرية في «ألوية العمالقة» في محافظة شبوة، لـ«العربي الجديد»، إن هذه القوات، مسنودة بقوات من الجيش اليمني والقبائل، تمكنت من تحرير عسيلان، أول مديرية من المديريات الثلاث التابعة لمحافظة شبوة (بيحان وعسيلان والعين) التي سقطت بيد الحوثيين منذ أشهر، ودخلت إلى مركز مديرية عسيلان. وأكدت المصادر أن عملية تحرير مديرية عسيلان من قوات «العمالقة» حظيت بإسناد جوي مكثف من طيران التحالف، بقيادة السعودية، الذي تمكن من تدمير معدات وآليات عسكرية للحوثيين وقطع طرق التعزيزات، ما اضطر الحوثيين للفرار إلى خارج مديرية عسيلان.

وقال القيادي الميداني في شبوة أبو محمد الحارثي، لـ«العربي الجديد»، إن قوات «العمالقة» والجيش في شبوة استغلت الصحراء والوديان الممتدة في عسيلان لمفاجأة الحوثيين بعملية عسكرية قضت عليهم سريعاً، وبالتالي، تم تأمين أول مديرية من المديريات الثلاث، وهي التي توجد فيها آبار النفط التي سعى الحوثيون للسيطرة عليها. وأكد الحارثي أن العملية العسكرية الجارية لتحرير مديريات بيحان وعسيلان والعين تأتي ضمن خطة عسكرية واسعة، منها تأمين شبوة، وأيضاً قطع طرق الحوثيين ووجودهم جنوب مأرب، ومحاولتهم الالتفاف على مأرب من جهتي الجنوب والشرق لحصارها، فضلاً عن أن العملية العسكرية ستستمر باتجاه محافظة البيضاء وسط البلاد.

وفي تطور آخر في محافظة شبوة، عادت قوات «النخبة الشبوانية»، التابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، للانتشار من جديد في عدد من مناطق المحافظة، بعد أن كانت قد طردت منها منذ سنوات بعد صراع بين قوات «المجلس الانتقالي» والقوات الحكومية، بقيادة المحافظ السابق محمد صالح بن عديو.

وقالت مصادر وشهود عيان في «الانتقالي» والشرعية في شبوة، لـ«العربي الجديد»، إن قوات من «النخبة» انتشرت من جديد في شبوة بإشراف من التحالف، وفق اتفاق الرياض.

وتأتي هذه التطورات ضمن تحولات تشهدها المحافظة لإعادة تغيير التركيبة السياسية، وتقاسم النفوذ بين «المجلس الانتقالي» والشرعية وحزب «الإصلاح»، وكذلك حزب «المؤتمر الشعبي العام»، جناح عائلة الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، وبالتزامن مع عودة نشاط التحالف في هذه المحافظة، التي قد يعاد تصدير الثروات منها، وفي مقدمتها إعادة تشغيل منشأة بلحاف الغازية على بحر العرب.

من جهة ثانية، دعت الأمم المتحدة عبر منسقها للشؤون الإنسانية ديفيد غريسلي، في بيان أمس السبت، الحكومة اليمنية إلى السماح باستيراد أجهزة اتصالات جديدة إلى مطار صنعاء، الخاضع لسيطرة الحوثيين، لضمان «سلامة» الرحلات الجوية الإنسانية. وقال غريسلي: «تعرضت أجهزة الاتصالات في مطار صنعاء لمشاكل فنية»، موضحاً أنه «طوال فترة 18 شهراً الماضية، أبلغت أطقم الرحلات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عن 10 حالات على الأقل لم يتمكنوا فيها من الاتصال ببرج المراقبة الجوية في مطار صنعاء، أو كانت الاتصالات غير واضحة، وهو وضع يحتمل أن يكون خطيراً».

وبحسب البيان، فإن الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد في صنعاء «عملت على شراء أجهزة المراقبة في 2019»، ووافقت الأمم المتحدة على نقلها، لكن خلية الإجلاء والعمليات الإنسانية التابعة للتحالف «لم تأذن» بعملية نقل الأجهزة، مشيرة إلى الحاجة لموافقة الحكومة اليمنية». وكان مطار صنعاء توقف عن استقبال الطائرات أواخر الشهر الماضي، بسبب أضرار تعرّض لها بعد ضربات جوية شنّها التحالف، بحسب الحوثيين، لكنّ التحالف قال إنّ الحوثيين أغلقوا المطار بشكل مفاجئ قبل يومين من الضربات. وحول إغلاق المطار، ناشد غريسلي «السلطات في صنعاء الامتناع عن تعليق الرحلات الجوية الإنسانية مستقبلاً، ولو كان ذلك لأسباب فنية، من دون إجراء مشاورات مسبقة واتفاق متبادل مع الأمم المتحدة».

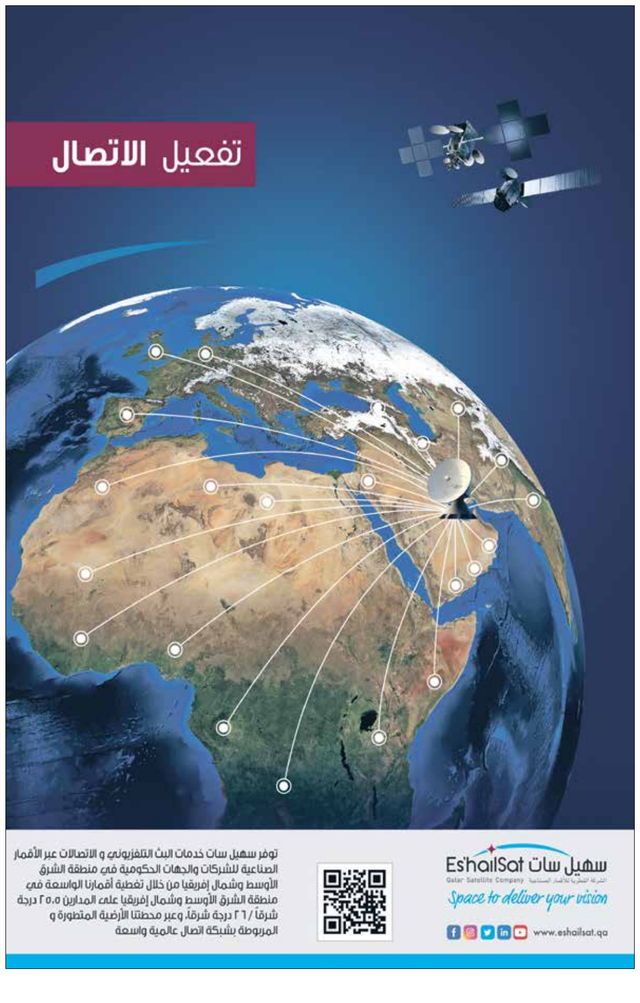

كيم يختار «التنمية الاقتصادية» أولاً

كوريا الشمالية «بين الحياة والموت»

لم يكن خطاب العام الجديد للزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ ـ أون اعتيادياً، بل اختار «التنمية الاقتصادية» عنواناً للمرحلة المقبلة

ألقى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ ـ أون خطاباً في ختام اجتماع هام للحزب الحاكم، مساء أول من أمس الجمعة، وضع فيه الاقتصاد في صلب أولوياته لسنة 2022، على ما أفادت وسائل إعلام رسمية، أمس السبت. وخلافاً للسنوات السابقة التي كان كيم يكرّس فيها الحيّز الأكبر من خطابه أمام اللجنة المركزية لحزب العمال الحاكم بمناسبة العام الجديد للحديث عن سياسته الخارجية، فقد جعل الزعيم الكوري الشمالي خطابه هذا العام يتمحور حول موضوعي التنمية الاقتصادية ومعالجة الوضع الغذائي في البلاد.

وفي خطابه، أقرّ كيم بأن البلاد عرفت في 2021 «وضعاً صعباً» وعرض خططاً للسنة المقبلة، على ما نقلت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية. ووصف تحديات عام 2022 على أنها «معركة كبيرة بين الحياة والموت»، داعياً إلى «اتخاذ خطوة حاسمة لحلّ المشاكل المتعلقة بالاحتياجات اليومية للشعب» من غذاء ولباس ومسكن. وشدّد الزعيم الكوري الشمالي الذي خلف والده كيم جونغ-إيل قبل عشر سنوات، على أن التصدي لوباء كورونا هو أحد الأهداف الرئيسية للعام المقبل. وقال: «يجب وضع تدابير الطوارئ المضادة للوباء على رأس الأولويات الوطنية وتنفيذها بحزم، من دون أدنى تراخٍ أو انحراف أو فشل». ويفيد خبراء بأن تداعيات إغلاق الحدود لمنع انتشار كورونا تقف وراء إيلاء كيم الأولوية للاقتصاد.

وتعهّد كيم بتعزيز قدرات بلاده العسكرية، ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية عنه قوله: «إن البيئة العسكرية غير المستقرة على نحو متزايد في شبه الجزيرة الكورية والسياسة الدولية، شجعت دعوات للمضي قدماً بقوة في خططنا لتعزيز الدفاع الوطني من دون أي تأخير». وأمر كيم بإنتاج أنظمة أسلحة قوية وحديثة لتحسين قدراته العسكرية، ودعا الجيش إلى «الولاء المطلق» للحزب الحاكم الذي يقوده، بحسب وكالة الأنباء المركزية. وفي السياق ذاته، قالت الوكالة إن الاجتماع حدد «اتجاهات تكتيكية" للعلاقات الخارجية لكوريا الشمالية، بما في ذلك العلاقات مع كوريا الجنوبية، لكنها لم تذكر تفاصيل. ولم يشر إلى الولايات المتحدة. ويقول بعض الخبراء إن هذا يشير إلى أن كيم ليست لديه مصلحة في استئناف المحادثات مع واشنطن وسيول في أي وقت قريب، ويفضل إبقاء حدود بلاده مغلقة، بينما يسعى إلى اقتصاد أقوى يعتمد على الذات للتغلب على الصعوبات المرتبطة بالوباء.

وتعاني كوريا الشمالية التي ترزح تحت رزمة من العقوبات الدولية بسبب برامجها العسكرية المحظورة، من نقص في المواد الغذائية وتواجه صعوبة كبيرة في إطعام شعبها. وازداد الضغط على الاقتصاد الكوري الشمالي بسبب الإغلاق المحكم للحدود بهدف مكافحة كورونا. وسجّلت البلاد في عام 2020 أكبر ركود اقتصادي لها منذ عقدين، وفقاً للمصرف المركزي الكوري الجنوبي. وفي يونيو/حزيران الماضي، اعترف كيم بأن بلاده تواجه «وضعاً غذائياً متوتراً». وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حذّر خبير أممي في حقوق الإنسان من أن الفئات الأكثر ضعفاً في كوريا الشمالية «مهددة بالمجاعة».

وأوضح الأستاذ في جامعة اويها ومانز في سيول، ليف-إريك أيزلي، أن «وباء كورونا يحدّ من سياسة كيم على الصعيد الدبلوماسي، وجعل التحكم بالحدود مشكلته الرئيسية على صعيد الأمن». وكتب تشاد أوكارول من موقع «أن كاي نيوز» المتخصص: «قد يكون كيم مدركاً أن عرض مشاريع للتطوير العسكري، فيما الناس يعانون من نقص في المواد الغذائية وظروف عيش صعبة خارج بيونغ يانغ، لن يكون فكرة جيدة هذه السنة». وأضاف «كوريا الشمالية تحاول الاستمرار في 2022 ولا تعرف فعلاً ما ينبغي أن تقوم به على صعيد السياسة الخارجية في هذه المرحلة». وبحسب تقرير للأمم المتحدة نُشر في أكتوبر الماضي، لم يمنع التدهور الاقتصادي الناجم عن الوباء، بيونغ يانغ، من تطوير قدراتها العسكرية وبرنامج الأسلحة. وفي العام الماضي، أعلنت كوريا الشمالية أنها اختبرت بنجاح صاروخاً بالستياً أطلق من غواصة وصاروخ كروز طويل المدى، وسلاحاً أطلق من قطار قالت إنه مقذوفة فرط صوتية. وتوقفت المفاوضات مع الولايات المتحدة في 2019 حين فشلت قمة بين كيم والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. ومنذ تولي جو بايدن الرئاسة الأميركية، أعلنت الولايات المتحدة مرات عدة أنها مستعدة للقاء ممثلين عن كوريا الشمالية. إلا أن بيونغ يانغ رفضت حتى الآن هذا العرض.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

> لا مصلحة لكيم في استئناف المفاوضات مع سيول وواشنطن

مواطنون في كوريا الجنوبية يتابعون خطاب كيم (جونغ ييون ـ جي/فرانس برس)

رصد

فرنسا تقود أوروبا: تحديات صعبة

تولت فرنسا، أمس السبت، لستة أشهر، الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، مع برنامج طموح لأوروبا «قوية» و«ذات سيادة»، قد يتأثر بفورة الإصابات الجديدة بكورونا والانتخابات الرئاسية في إبريل/نيسان المقبل، بالإضافة إلى حشد روسيا عشرات آلاف الجنود عند حدود أوكرانيا. وعند منتصف ليل الجمعة-السبت، تسلمت فرنسا الرئاسة من سلوفينيا التي كانت ترأس المجلس الأوروبي منذ الأول من يوليو/تموز الماضي، على أن تسلمها في النصف الثاني من السنة لتشيكيا. وفي خطوة ترمز إلى هذا الانتقال، أنير برج إيفل وقصر الإليزيه باللون الأزرق الأوروبي.

ويمثل مجلس الاتحاد الأوروبي مصالح الدول السبع والعشرين الأعضاء أمام المفوضية والبرلمان الأوروبيين. وتدعو الرئاسة الفصلية إلى اجتماعات الوزراء، وتحدد جدول الأعمال وتقود المفاوضات. وعلى مدى ستة أشهر، ستحظى فرنسا بنفوذ كبير للمضي قدماً ببعض المسائل، والتوصل إلى تسويات بين الدول الأعضاء، مع أن العملية مضبوطة وتستدعي الحياد والحنكة. وحدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سقفاً عالياً جداً للرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي. وقال، في التاسع من ديسمبر/كانون الأول الماضي، إنه ينبغي «جعل أوروبا مجدداً قوية في العالم، وتتمتع بسيادة كاملة، وحرة في خياراتها وتتحكم بمصيرها». وأكد ماكرون، منذ انتخابه في عام 2017، هذه الطموحات باستمرار، ما يزعج بعض شركائه، ولا سيما في أوروبا الشرقية.

ولن يرأس ماكرون القمم أو اجتماعات المجلس الأوروبي، إذ إن هذا الدور يعود لشارل ميشال، إلا أن بإمكانه أن يلقي بثقله خلال المناقشات ويتدخل في حال حصول أزمة. وتجد أوروبا نفسها عند مفترق طرق على صعيد مواضيع عدة، من أمن أوروبا، مع حشد عشرات آلاف الجنود الروس عند حدود أوكرانيا، إلى الأزمة الصحية التي تعكر مجدداً الأفق الاقتصادي الأوروبي. ويمكن ماكرون الاعتماد على دعم المستشار الألماني الجديد الاشتراكي-الديمقراطي أولاف شولتز، الذي سيرأس من جانبه مجموعة السبع في 2022. وفي أول خطاب له بمناسبة رأس السنة، دعا خليفة أنجيلا ميركل إلى «أوروبا أكثر سيادة وقوة».

ويدعو ماكرون أيضاً إلى تعديل منطقة شنغن «حامية الحدود الأوروبية» بشكل أفضل في وجه موجات الهجرة، وهو موضوع في صلب الحملة الانتخابية الفرنسية. وهو ينوي طرح مراجعة قواعد الميزانية، المعروفة بمعايير «ماستريخت»، التي تضبط العجز في الدول الأوروبية من أجل تمويل الاستثمارات والنمو. ولا يزال يطرح أيضاً تعزيز الدفاع الأوروبي، رغم تحفظ بعض الشركاء الحريصاء، خصوصاً من حماية حلف شمال الأطلسي.

وهذه المرة الثالثة عشرة التي تتولى فيها فرنسا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي منذ عام 1958، والأولى منذ 2008. إلا أن الانتخابات الرئاسية في فرنسا في إبريل، والتشريعية في يونيو/حزيران المقبلين، ستؤثر في الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي وتقلص الوقت المتاح.

وقالت الباحثة في مركز «مارك بلوخ» في برلين، كلير ديميسماي، إنّ «ثلاثة أشهر وقت قصير للغاية». وسيؤثر الانتشار السريع للمتحور «أوميكرون» من فيروس كورونا ببرنامج الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، الذي يتضمن نحو 400 لقاء أو فعالية في فرنسا، خصوصاً في يناير/كانون الثاني الحالي، حيث سيقام عدد كبير من الاجتماعات عن بعد. وتندد المعارضة باستغلال ماكرون لرئاسة الاتحاد الأوروبي، إذ يرجّح أن يترشح لولاية ثانية، مع أنه لم يكشف رسمياً عن ذلك بعد. وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة ليل، تييري شوبان: «قد يكون ذلك ورقة رابحة للرئيس الفرنسي من خلال السماح له بإعادة تأكيد التزامه الأوروبي لدى قاعدته الانتخابية، لكن دونه خطر أيضاً» إذا اختار خصومه السياسيون مهاجمته مباشرة «حول سياسته الأوروبية».

(فرانس برس)

أولويات برلين لدعم باريس

أكدت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، في تصريح لوكالة «فرانس برس» أخيراً، أنه «يمكن لأصدقائنا الفرنسيين الاعتماد على دعمنا». وحددت ثلاثة مشاريع تحظى بالأولوية خلال الرئاسة الفرنسية، وهي اعتماد حد أدنى للأجور في كل دول الاتحاد الأوروبي، ووضع ضوابط لعمل الشركات الرقمية العملاقة، واستحداث ضريبة الكربون على المنتجات المستوردة إلى أوروبا وفقاً لتأثيرها على البيئة.

يدعو ماكرون إلى تعديل منطقة شنغن (Getty)

الحدث

دعت تساي الصين إلى عدم الخوض في مغامرة عسكرية (وليد برّازق/Getty)

تايوان: لن نرضخ للضغوط

وجّهت رئيسة تايوان، تساي إينغ ـ وين، رسالة إلى الصين بمناسبة العام الجديد، أمس السبت، أكدت فيها أن الصراع العسكري ليس هو الحل. وقالت تساي في كلمتها بمناسبة العام الجديد، التي بثت مباشرة على «فيسبوك»: «يجب أن نذكّر سلطات بكين بعدم إساءة تقدير الموقف ومنع التوسع الداخلي للمغامرة العسكرية». واعتبرت أن «الوسائل العسكرية ليست بالتأكيد خياراً لحل الخلافات عبر المضيق. الصراعات العسكرية ستؤثر في الاستقرار الاقتصادي، والجانبان يتحملان على نحو مشترك مسؤولية الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين». وأضافت أن موقف تايوان كان دائماً «عدم الرضوخ عند مواجهة الضغط وعدم التهور عند تلقي الدعم»، مشدّدة على أنه «يتعين على كل من تايبه وبكين العمل بجد للاهتمام بمستوى معيشة الناس».

خطاب تساي لم يلقَ صدىً إيجابياً في بكين، التي ردّت بتحذير صارم، جاء فيه أنه «إذا تجاوزت تايوان أياً من الخطوط الحمراء، فإن ذلك سيقود إلى كارثة هائلة». وشدّد المتحدث باسم مكتب شؤون تايوان في بكين، تشو فينغ ليان، على أن الصين «تريد السعي من أجل إمكانية إعادة التوحيد السلمي». وأضاف: «لكن إذا واصلت القوى الانفصالية الساعية لاستقلال تايوان التحريض أو حاولت تخطي أي خط أحمر، فإننا سنضطر إلى اتخاذ إجراءات حاسمة».

بدوره، أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، في خطابه عشية العام الجديد، أهمية مواصلة السير على نهج «التركيز الاستراتيجي» والانتباه «للمخاطر المحتملة»، حسب رؤية الحزب الشيوعي طويلة الأمد بهدف تحويل الصين إلى قوة عالمية. وقال شي إن توحيد «الوطن الأم» حلم مشترك للناس على جانبي مضيق تايوان، في إشارة إلى تايوان التي تعتبرها بكين أرضاً «مقدسة». وأضاف: «يحدوني الأمل، بصدق وإخلاص، في أن يتّحد جميع أبناء الصين وبناتها من أجل مستقبل أكثر إشراقاً لأمتنا». وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، حذر مسؤول في بكين من أن الصين ستتخذ «إجراءات قوية» إذا سلكت تايوان خطوات نحو الاستقلال رسمياً.

وكانت الصين قد أعادت فتح سفارتها في نيكاراغوا، مساء أول من أمس الجمعة، بعد ثلاثة أسابيع على قطع نيكاراغوا علاقتها بتايوان واعترافها بالصين. وقال وزير خارجية نيكاراغوا دينيس مونكادا في حفل بمناسبة إعادة فتح السفارة الصينية: «نرحّب بكم في نيكاراغوا، مع يقيننا بأن أمام بلدينا مستقبلاً حافلاً بالنجاحات والانتصارات».

وشارك في حفل افتتاح السفارة السفير الصيني يو بو ومسؤولون نيكاراغويون، من بينهم لوريانو أورتيغا، نجل الرئيس دانيال أورتيغا ومستشاره. وأعلنت ماناغوا في 10 ديسمبر/كانون الأول الماضي قطع علاقاتها الدبلوماسية بتايوان واعترافها بـ«صين واحدة» تمثّلها حكومة بكين، لينخفض عدد الدول الحليفة للجزيرة إلى 14 دولة فقط. وأتى قرار ماناغوا المفاجئ في وقت شدّدت فيه الولايات المتحدة عقوباتها على رئيس نيكاراغوا إثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وفاز فيها أورتيغا بولاية رابعة على التوالي، بعد أن اعتقل جميع منافسيه.

(رويترز، فرانس برس)